((الأمن الغذائي العربي وعلاقته بالمعونة الغذائية)

ممدانيال محسن بشار
الجامعة المستنصرية/العراق
د.عماد مطير خليف
جامعة ميسان/العراق

المقدمة:-

يشكل الغذاء ركيزة أساسية في حياة الشعوب وان مسؤولية توفيره بشكل دائم بالكم والنوع المناسبين ينبغي أن تضطلع بها الدول أو المؤسسات الإقليمية ذات العلاقة، لان الإنسان ارتبط وجوده على الأرض بتوفير الحاجات الأساسية له وفي مقدمتها الغذاء الذي يعد أهم مقومات البقاء على قيد الحياة. وقد استخدمت جهود كبيرة في سبيل توفيره على مختلف العصور، ونتيجة الاهتمام المتزايد بمشكلة الغذاء فقد أَلزَم الدولة واجب تامين الغذاء لمواطنيها (بعد نشوء الدولة) والتي كانت مسؤولية توفيره قبل ذلك من قِبل الأفراد والجماعات،وقد عانت الدول العربية كثيرا في توفير الغذاء لمواطنيها خاصة بعدأزمة الغذاء العربي التي بدأت منذ عقد الستينات من القرن العشرين،والتي تعمقت خلال العقود الأربعة اللاحقة وأصبحت منطقة الوطن العربي منطقة عجز غذائي ذات حساسية في استيراد الغذاء من مصادره الخارجية نظراً للتقلبات التي تحصل في سوق الغذاء العالمي، ولا سيما بعد استخدام الغذاء سلاح من قبل الدول المصدرة له بعد الأزمة الغذائية العالمية.كما ان الكثير من الدول العربية وجدت نفسها مضطرة للاعتماد على المعونات الخارجية لسد هذا العجز الغذائي الخطير

فرضية البحث:-

تتجسد من كون المعونات الغذائية ذات اثر سيء تؤثر على الأمن الغذائي العربي. ذلك إنها تعتبر حلول مؤقتة تزيد من اعتماد العرب غذائيا

علـى الخـارج الأمـر الـذي يجعـل أمـنهم الغـذائي مرهـون باشـتراطات سياسـية واقتصادية أجنبية

هدف البحث:-

ويرمي البحث إلى بيان اثر المعونات الغذائية الأجنبية في الغذاء العربي ودراسة مؤشرات الأمن الغذائي العربي من اجل معرفة مدى درجة توافر الأمن الغذائي العربي،ومدى تأثره بالمعونات الغذائية الأجنبية

منهجية البحث:-

تقوم الدراسة على أساس الأسلوب الاستقرائي التحليلي من خلال جمع البيانات الإحصائية وتحليلها، اعتمادا على المصادر النظرية والتطبيقية والبيانات والإحصائيات المنشورة في البحوث والدراسات التي تصدر عن المنظمات الدولية العربية والإقليمية ذات العلاقة.

أولاً:- تعريف الأمن الغذائي:

يمثل مفهوم الأمن الغذائي نقطة الالتقاء بين مفصلين(1)، الأمن من جهة، والغذاء من جهة أخرى، فالأمن كما أوردته المصادر اللغوية يراد به الاطمئنان والحماية (2)، ويعد من أولى الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها. أما الغذاء فهو كل ما يصلح للاستهلاك البشري سواء أكان من اصل حيواني أم نباتي(3) ولزيادة الوعي بأهمية الغذاء وأبعاد المشكلة، جاء مصطلح الأمن الغذائي بوصفه اصطلاح طرحته وتبنته المنظمات والهيئات الدولية والحكومات موافقا" لاصطلاحات أخرى مثل الأمن الوطني أو الأمن الاستراتيجي أو الأمن الاجتماعي.. الخ. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خلال الأزمة العالمية للغذاء. إن حيوية هذا الموضوع أدت إلى تناوله من قبل العديد من الكتاب والباحثين والهيئات والمنظمات الدولية كل حسب زاويتهِ.فقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة الأمن الغذائي على أنه"(حصول جميع الناس في كل الأوقات على حاجتهم من الغذاء ليعيشوا حياةً موفورة الصحة)(4)، وبذلك تحدد هذه المنظمة ثلاثة عناصر للأمن الغذائي هي(5)

توفير الإمدادات الغذائية واستقرار هذه الإمدادات وضمان حصول الأفراد على احتياجاتهم من الغذاء المناسب. أما المنظمة العربية للتنمية الزراعية فقد عرفت الأمن الغذائي على أنه: (توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة، وبصورة مستمرة لأفراد الأمة العربية كافة اعتماداً على الإنتاج المحلي أولاً، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطنين العرب بألا سعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المادية ثانياً)(6)، وبعد استعراض تعريف الأمن الغذائي على المستويات المختلفة أعلاه يمكن القول إن الأمن الغذائي يمثل الجهود المبذولة لحماية المجتمع من المخاطر التي تهدد أمن البلاد نتيجة تعرضها للانقطاع المفاجئ من سلع الغذاء الأساسية سواء كان هذا الانقطاع بسبب أزمات أو بسبب اضطرا بات في الداخل أو الخارج وتشمل المحاصيل الزراعية الرئيسية. ومن وجهة نظر الأمن الغذائي،فأن الحبوب تدخل فيه وفي مقدمتها القمح والرز، والبذور الزيتية وفي مقدمتها الزيوت والذرة والسمسم وتشمل السكر، وكذلك الإنتاج الحيواني بما فيه الألبان واللحوم، وكما يدخل في الأمن الغذائي وسائل نقل المحاصيل وتخزينها وتصفيتها أو معالجتها وتجهيزها للاستهلاك النهائي في الوقت المناسب وبذلك يندرج التصنيع الغذائي للمحاصيل الزراعية المذكورة ضمن الأمن الغذائي(7) والتعريف أعلاه يتضمن مختلف الجهود المبذولة لتوفير الغذاء للجميع سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد لأسباب مختلفة، كما يتضمن مختلف السلع الغذائية التي تعد أهم مقومات الأمن الغذائي لأي بلد. كما ينضم تهيئة أماكن التخزين المناسبة للسلع الغذائية كافة، وان تكون جاهزة للاستهلاك النهائي البشري في الوقت المناسب ولابد من توفير وسائل نقل متخصصة لنقل السلع الغذائية، كما عد التعريف إن التصنيع الغذائي للسلع الغذائية جزءاً لا يتجزأ من الأمن الغذائي.

ثانياً:- تعريف الأمن الغذائي العربي:

ولغرض الوصول إلى تعريف الأمن الغذائي العربي لابد التمييز بين مستويين للأمن الغذائي. فهناك مستوى مطلق للأمن الغذائي ويعني وجود دول محدودة أو مجموعة من الدول المساندة لتوفير احتياجاتها من الغذاء من إنتاجها المحلي، أي أنها تقوم بإنتاج الغذاء أكثر من حاجتها المحلية وتصدير الفائض من هذه الحاجة لاستيراد ما ينقصها من سلعٍ أخرى، أي إن هذه الدول تحقق درجات اكتفاء ذاتي قصوى عن طريق زيادة صادراتها الزراعية على استيراداتها. وهذا المستوى من الأمن الغذائي غير ممكن التحقيق من قبل دولة واحدة.السلع الغذائية الرئيسة عن طريق الإنتاج المحلي على الرغم من أنها تقوم باستيراد بعض السلع الغذائية الأخرى التي لا تخضع أسواقها العالمية للاحتكارات بدرجاتٍ عالية، وبذلك تحقق هذه البلدان درجةً مقبولة من الطمأنينة في مجال الغذاء، وتكون استيرادات هذه الدول أكثر من صادراتها(8) وعندما نضع الموارد الطبيعية والمادية التي يمتلكها الوطن العربي من تنوع مناخي وموارد بشرية ومائية ومالية فيمكن للمستوى المطلق من الأمن الغذائي أن ينطبق على الوطن العربي وهو ما لا ينطبق على دول أخرى كثيرة كونه غير واقعي التطبيق عليها، لأنها لا تمتلك ما يمتلكه وطننا العربي من خيرات طبيعية وغير طبيعية. كما يمثل هذا المفهوم شرطاً ضرورياً لمواجهة كافة التحديات التي تتعرض لها الأقطار العربية سواء بشكلٍ فردي أو جماعي. وبذلك فان الأمن الغذائي العربي يمكن أن يعني قدرة مجتمعنا على توفير الغذاء بالنوع المطلوب والكم الكافي لكافة المواطنين وعلى امتداد الرقعة الجغرافية للوطن العربي وعلى مدار العام وبما يتلائم مع احتياجات الإنسان على مدار عمره الزمني وقدرته الشرائية وفق الظروف الاقتصادية الفعلية(9).

ثالثاً:- المعونات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي:

تمثل المعونات الغذائية ذلك الجزء من الفائض الزراعي وهي إحدى وسائل النظام الاقتصادي للدول المتقدمة في المحافظة على معدلات نمو الرأسمالية المعاصرة. وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

المعونة الغذائية على أنها تدبيراً مؤقتاً للمدة التي لا تنتج فيها البلدان النامية مقداراً كافياً من الغذاء أو لا تمتلك قوة شرائية كافية للحصول عليه، ولكن لا ينبغي أن تكون المعونة سبيلاً للاستمرار عليها (10) وقد مثلت المعونات الغذائية إحدى المعالجات التي سببتها الأزمات التي سادت مناطق واسعة من العالم، مثلاً الأزمة الغذائية العالمية في السبعينات من القرن العشرين، وكذلك الصدمات النفطية التي أدت إلى بعض مظاهر التضخم(11) فقد تقاسمت الولايات المتحدة والمجموعة الأوربية مزايا النظام الرأسمالي في النصف الثاني من القرن العشرين وقد رافق التوسع في تكوين هذا النظام تناقضات تتطلب استخدام وسائل لتحقيق توازنه عند مستويات متزايدة لمعدلات النمو الاقتصادي، وبسيادة هذا النمط من التوازنات يصبح المتاح الزراعي ذا ميلٍ واضح نحو فائض الإنتاج ولكن في الأمد الطويل لابد من إيجاد قنوات لتصريفه وفي حالة فشل تصريف قدر مناسب من الفائض الاقتصادي يصعب في هذه الحالة تكييف الأجور لإعادة تحقيق التوازن العام فنلاحظ أن إجمالي المعونات الغذائية يتباين بين عام وأخر في ظل أسعارها السوقية، فحين ترتفع الأسعار فان حجم المعونات تأخذ بالانخفاض، والعكس في حالة انخفاض الأسعار، مثلا عندما كانت أسعار القمح العالمية 60 دولار للطن الواحد، عام (1971–1972) رافقها 12 مليون طن، من المعونات الغذائية الممنوحة للدول النامية، وعندما ارتفعت الأسعار إلى 177 دولار للطن، عام (1973–1974) انخفضت كمية المعونات إلى 5.8 مليون طن، أي أن العلاقة بين أسعار السلع الغذائية العالمية والمعونات الغذائية عكسية، وعلى الرغم من أن الصورة المباشرة لتلقي المعونات هو تدعيم أوضاع الأمن الغذائي وتحقيق مساعدة غذائية لا سيما بالنسبة للدول النامية، فقد ساعدت في مطلع الخمسينات من القرن العشرين على مواجهة حالات طوارئ ودعم برامج التغذية، والغذاء مقابل العمل، أما مشروعات التنمية فهي أجراءٌ مؤقت(12) إلا إن وجود هذه المعونات في الأمد القصير يقلل من اثر الحوافز السعرية التي يمكن أن تولد التوسعات في الناتج والإنتاجية في الأمد

الطويل ويؤثر في السوق المحلية ويؤدي في خفض الأسعار السوقية عن مستواها السائد ويبطل نسبياً اثر الأسعار في التوسع الزراعي للدول التي تتلقى المعونات الغذائية لا سيما أن معظم المعونات الغذائية تدخل في ظل الإمدادات الغذائية وليس الغرض توزيعها مجاناً لأفراد المجتمع من ذوي الدخل المنخفض. وقد استخدمت المعونة الغذائية بوصفها سلاح سياسي، لا سيما بعد الحرب العالمية الأولى، وكذلك تم إنفاق ربع أموال الولايات المتحدة الأمريكية للمعونات ضمن خطة مارشال(13) ووضع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هربرت هو فر تأييده لمساندة برنامج المعونات الغذائية لألمانيا تجنباً من قيام الجائعين بالتصويت للاشتراكيين، وفي الوقت نفسه حلاً لمشكلة فائض الغذاء الأمريكي الناشئة عن الجهد الزراعي أثناء الحرب في بعض الدول، واضطراب الأوضاع الاقتصادية في أحيانٍ كثيرة اعتماد دول عربية عديدة على المعونات الغذائية الخارجية في تامين جانب مهم من احتياجاتها الغذائية وبشكلٍ خاصة من محصول القمح، ويشير الجدول (1) إلى أن معونات القمح للدول العربية خلال المدة من (1980 – 1990) تشكل نسبة تتراوح بين (14% . 38 %) من إجمالي حجم استهلاك القمح، وان إسهام الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المعونات بلغت 70 % تليها الدول الأوربية 15 % ومن ثم كندا 7 % (14) ومن خلال كميات المعونات الغذائية الدولية إلى الدول العربية يتضح حجم المخاطر على الأمن الغذائي العربي بصورةٍ خاصة، والأمن العربي بصورةٍ عامة، فعلى الرغم من أن الغاية من المعونة الغذائية هو تضييق الفجوة الغذائية، إلا أنها في الواقع تمثل إحدى وسائل النظام الاقتصادي في الدول المتقدمة للحفاظ على معدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية، فخلال عام 1991 بلغت فجوة الحبوب العربية (باستثناء الدول النفطية الخليجية) نحو 24.9 مليون طن وقد أسهمت المعونة الدولية بنسبة 12.6 % من تغطية هذه الفجوة لعام 1991 ولم يكن هناك

جدول (1)

السنة	إجمالي معونة القمح
1980	2355
1981	2817
1982	2573
1983	2894
1984	3290
1985	2528
1986	3743
1987	3371
1988	2248
1989	1986
1990	2419

المصدر:-

المنظمة العربية للتنمية الزراعية:- " دراسة بدائل نظام المخزون العربي الإقليمي للطوارئ من الغلال – الخرطوم 1993، ص 30.

تناسب بين حجم الفجوة الغذائية من الحبوب في الدول العربية وكمية المعونة الممنوحة لهم ومستوى دخل الأفراد. ففي الوقت الذي أسهمت فيه المعونة الممنوحة بتخفيض 22.5 % من فجوة الحبوب في مصر، إلا أنها لم تسهم إلا بنسبة 15 % و2.7 % من الفجوة لكل من جيبوتي واليمن على الترتيب، وهاتان الدولتان من الدول العربية منخفضة الدخل، وان احتياجاتها من المعونة مرتفعه، إلا أن توزيع المعونة الغذائية لم يتم وفق الأهمية النسبية للاحتياجات من الغذاء وليس وفقاً لمتوسط الدخل الفردي(15) 0وبذلك نصل الى أن المعونات الغذائية الدولية تمثل إحدى تناقضات تكوين النظام الرأسمالي وهي إحدى وسائله لتحقيق توازنه عند مستويات متزايدة من معدلات النمو الاقتصادي، وبسيادة التوازنات قصيرة الأجل للنظام الرأسمالي فان نمط الإنتاج

الزراعي يصبح ذا ميل نحو فائض الإنتاج، ولكن في المدى الطويل فأنه يصبح من الضروري إيجاد قنوات تسويقية لتصريفه وفي حالة فشل النظام في تصريف قدر مناسب من الفائض الاقتصادي سوف يظهر التناقض الجوهري ويصبح في هذه الحالة صعوبة تكييف الأجور لإعادة تحقيق التوازن العام. وهنا تكون المعونات الغذائية الدولية إحدى المعالجات لتصريف الفائض وبغية تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

رابعا:- مؤشرات الأمن الغذائي

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها يمكن معرفة مدى درجة توافر الأمن الغذائي من عدمه ومن هذه المؤشرات

1- الاكتفاء الذاتي:- ويعني اعتماد الدولة على مواردها الذاتية لسد احتياجاتها الاقتصادية مما يستلزم التقليل من الاستيراد والتوسع محلياً من إنتاج كافة السلع التي يرد عليها الطلب، ويعد الاكتفاء الذاتي الغذائي وضعاً مثالياً للأمن الغذائي مُحال تحقيقه من قبل دولة واحدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان المنافع المشتركة التي تحققها الميزة النسبية سوف لا يستفاد منها، كما يعني أن البلد يكتفي باستهلاك ما يُنتج فقط من سلعٍ غذائية وهذا يستلزم قوانين مانعة للاستيراد، ومحددة لأنماط الاستهلاك الغذائي(16) ويمثل الاعتماد الذاتي الوضع الأمثل للاكتفاء الذاتي والناجم عن تغطية قيمة الصادرات الزراعية لحاجة البلد من السلع الغذائية المستوردة وبذلك يشكل الاعتماد الذاتي أمناً غذائياً من الناحية الاقتصادية أو أمناً نسبياً , لكنه يبقى متأثراً بمدى توافر السلع المتاحة للتسويق في الخارج.وكذلك يتأثر بتقلبات الأسعار للسلع المستوردة والمصدرة وأسعار الصرف الأجنبية، لذا فالاكتفاء الذاتي وأهميته النسبية يرتبطان بأهمية السلعة من حيث إسهامها في سلة الغذاء اليومي للمواطن، وتحسب نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لسلعة معينة كالآتي:-

وتشير كمية الاستهلاك إلى الإنتاج المحلي مضافاً إليه صافي الكمية المستوردة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن تحقيق الاكتفاء الذاتي لبلدٍ ما لا يتوقف

عند تحقيق توازن أو فائض في الميزان التجاري للمواد الغذائية الأساسية لذلك البلد، بل لابد من توفير الغذاء الضروري لأفراد المجتمع كافة. والغذاء الضروري هو الغذاء المتوازن الذي يتطلبه الجسم ليكون في حالته التكوينية العادية التي تجعل الفرد يعيش بصورة طبيعية وتؤهله للعمل (17)، كما أن هنالك متغيرات تؤثر على نسبة الاكتفاء الذاتي وأهمها البعد الزمني والانفجار السكاني.وفيما يخص نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي، فأنها لم تستطع تحقيق نسب الاكتفاء الذاتي لمعظم تلك السلع، لا سيما تلك التي لها أهمية ستراتيجية، إذ تشير إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بان الوطن العربي كان مكتفياً ذاتياً من الحبوب الغذائية خلال المدة من (1948–1956)، وبدأت تتدنى نسب الاكتفاء الذاتي لمعظم السلع الغذائية باستثناء الفواكه والخضر والأسماك، أما الحبوب فقد وصلت نسب الاكتفاء الذاتي على مستوى الوطن العربي إلى نحو 50 % كما سيتم التطرق إلى ذلك لاحقاً.إن تدني الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسة في الوطن العربي يمكن أن تُعزى إلى خصائص الزراعة العربية نفسها، فالإنتاجية للزراعة العربية إلى ما دون المستوى العالمي بل إلى ما دون المستوى في البلدان النامية، فقد وصلت إنتاجية الحبوب في الوطن العربي إلى نحو 30 % أو 40 % من إنتاجية الدول المتقدمة، مثل أمريكا وأوربا , كما هو موضح في الجدول (2)0 إن انخفاض الإنتاجية للمحاصيل الغذائية وركود المساحة الزراعية ينعكس سلبياً على الإنتاج ومعدلاته، ومن ثم فأنه يؤدي إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي الذي يعتمد في أحد جوانبه على كميات الإنتاج، والملاحظة نفسها يمكن أن تعزى إلى المنتجات الحيوانية في البلدان العربية، إذ تعاني من انخفاض معدلات نمو اللحوم والألبان في البلدان العربية لنقص الأعلاف المركزة والافتقار إلى المراعي وانتشار الأمراض وضعف إنتاجية التراكيب الو راثية واستخدام الحيوانات لأغراض قبلية واجتماعية. وإجمالاً فان نمو الإنتاج الغذائي العربي بحدود 1,5 % – 2 % سنوياً بينما نمو استهلاك الغذاء بمعدل 5 % سنوياً يؤدي إلى

انخفاض معدلات ونسب الاكتفاء الذاتي وتزايد الاعتماد على الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية.

جدول (2)

معدل إنتاجية الحبوب في الوطن العربي وأوربا وأمريكا

التفاصيل	طن / هكتار		
	1990	1995	1998
إنتاجية الحبوب في الوطن العربي	1.33	1.33	1.48
إنتاجية الحبوب في أمريكا	4.47	4.65	5.2
نسبة إنتاجية الحبوب في الوطن العربي إلى الإنتاجية في أمريكا	29.83	28.6	31.68
إنتاجية الحبوب في أوربا	4.29	4.32	4.47
نسبة إنتاجية الحبوب في الوطن العربي إلى الإنتاجية في أوربا	31.1	31.09	35.19

المصدر :-

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، ص232، جدول 13، ملحق 12.

2:- حجم الفجوة الغذائية: تمثل الفجوة الغذائية الفرق بين الطلب على الغذاء وما هو متوافر من المصادر المحلية وبذلك فهي تبين مدى الاعتماد على الاستيراد من الخارج للسلع الغذائية ويتغير حجم الفجوة الغذائية من سنة لأخرى اعتماداً على الكميات المنتجة محلياً وتطور الطلب على الغذاء، فضلاً عن تغيير الأسعار في الأسواق المحلية وموازين المدفوعات وبذلك فقد ارتبطت بالآمن الغذائي ارتباطاً مباشراً، إذ كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية انعدم توافر الأمن الغذائي وأصبح البلد أكثر انكشافاً للدول المصدرة للغذاء ويترتب على ذلك استنزاف للعملات الأجنبية إلى الخارجج وتقاس حجم الفجوة الغذائية على النحو الأتي:-

حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج – الاستهلاك

أما قيمة الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسة في الوطن العربي فقد بلغت عام 1980 نحو10.371 مليار دولار، وارتفعت هذه الفجوة من حيث القيمة إلى نحو 13 مليار دولار عام 1985، وأن قيمة فجوة الحبوب على المستوى العربي للأعوام (1980 – 1985) بلغت نحو 4.556 مليار دولار و5.998 مليار دولار على التوالي(18)، أي ما نسبته 44 % و46 % على التوالي للأعوام أعلاه، ولا تعكس الفجوة الغذائية من الناحية القيمية الأوضاع الحقيقية للأمن الغذائي بقدر ما تعكس قيمة الأعباء التي يتحملها ميزان المدفوعات لتغطية هذه الفجوة، إنما الذي يعكس الحال الفعلي هو الفجوة الغذائية من الناحية الكمية حصراً ويعود سبب ذلك إلى التقلبات التي انتابت أسعار السلع الغذائية الرئيسة

في السوق العالمية. وأن التطور هي الصفة التي تتميز بها فجوة الغذاء العربية للسلع الرئيسة، ولا سيما خلال العقود الأربعة الماضية، الأمر الذي جعل منها باستمرار مشكلة أمن غذائي تتحول من مشكلة تجارية واقتصادية في مراحلها المبكرة إلى مشكلة سياسية في مرحلتها الراهنة، ذلك أن توفير الكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح في الوقت الحاضر معرضاً لكثير من احتمالات الضغوط السياسية، ومن ثم أصبح الأمن الغذائي العربي الذي هو أحد المكونات الرئيسة للأمن الإستراتيجي العربي موضع التساؤل طالما أن احتمالات السيطرة الأجنبية على استهلاك الغذاء في الوطن العربي مستمرة.

3:- الخزين الاستراتيجي:من فجر تاريخ الإنسان عرف الأخير الطبيعة متقلبة في عطائها فهي وفيرة في مواسم، وشحيحة في أخرى وتتضمن كوارث زراعية وقد سعى الإنسان لمواجهة تلك الأحوال المتقلبة والاستعداد لتلافيها، وبعد نشوء الدولة أخذت على عاتقها تامين حاجة المواطنين من السلع الغذائية طوال العام،ومع ذلك فقد ظهرت حالات طارئه مثل الكوارث والحروب،وظهور الغذاء بوصفه سلاح دفع بالمجتمع الدولي من خلال

المنظمات الدولية المتخصصة لإيجاد مخزون غذائي إستراتيجي والمراد به الاحتياجات الغذائية التي يتم الاحتفاظ بها وإدارتها داخل كل بلد بغية تامين استقرار الاستهلاك لمواجهة التقلبات الشديدة التي تزيد عن المدى الطبيعي الناشئ عن التقلبات الشديدة في الأسعار العالمية، أو تقلبات الإنتاج المحلي ويتسع هذا المفهوم ليشمل المخاطر التي تعود لأسباب سياسية كالحروب ولجوء دولة احتكارية إلى استخدام السلع الغذائية الاستراتيجية بوصفها وسيلة ضغوط سياسية(19)،وقد حددت منظمةF.A.O. نسبة المخزون الاستراتيجي بما لا يقل عن 18 % من الاستهلاك السنوي لكل بلد وهناك عدة أنواع من المخزون الغذائي في العالم منها:

ا . المخزون الموسمي:- وهو مخزون بعض السلع الغذائية التي تحفظ عند المزارعين وأحياناً عند الدولة لغرض المواجهة الموسمية للإنتاج، وعادة ما يعتمد على فائض الإنتاج الزراعي للإفادة من انخفاض أسعار البيع للمواد الغذائية في مواسم الوفرة.

ب . المخزون التشغيلي:-وهو المخزون الضروري من المواد الغذائية لإدامة الأسواق المحلية بمنتجاتٍ غذائية وضمان استمرار عمل المصانع المعتمدة على المواد الأولية الزراعية وبشكلٍ منتظم.

ج . المخزون الاحتياطي:- ويعكس هذا الجزء من المخزون مواجهة المواقف السياسية كإعلان الحرب أو التعرض للخطر الاقتصادي.

د . مخزون الطوارئ:-وهو ذلك المخزون الذي يخصص للتوجيه للحالات الاضطرارية التي يتعرض لها أي قطر وفي حدود الوفاء بالحد الأدنى للاحتياجات السكانية الغذائية على أن يدار بشكل مركزي، وضوابط وقيود شديدة لا تتيح أي نوع من الهدر أو التهاون في استخدامه، وان هذا الخزين لا يمكن استخدامه لتعويض التقلبات الاقتصادية والإنتاجية العادية التي يمكن للدولة مواجهتها بأساليبها المختلفة دون الحاجة إلى طلب المعونة من الدول أو الأقطار

الأخرى في المدى المتناهي القصر. وأن من ابرز أهداف التخزين الغذائي(20):

1- تثبيت أسعار السلع والمنتجات الغذائية عن طريق التحكم بالمعروض في السوق

2- تشجيع وجود نظام تخزين سليم للفلاحين على تحسين إنتاجهم والتقليل من آثار التذبذب السلعي السريع على دخلهم الزراعي.

3- إشباع رغبات المستهلكين وحاجاتهم على مدار السنة كون طبيعة الإنتاج الزراعي موسمياً.

4- يكون المخزون أداة بيد الدولة لكسر حدة احتكارات القطاع الخاص.

وقد أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً لبناء وتطوير مخزون الطوارئ والمخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية الرئيسة، ولا سيما مجموعة الحبوب ومن أهمها محصول القمح، ووفقاً للسياسات المتبعة في الوطن العربي بشأن تلك المخزونان فأن الدول تسعى إلى تطوير طاقاتها التخزينية وتخصيص الموارد المالية لشراء محاصيل الحبوب والاحتفاظ بها إلى أوقات الندرة والشحه. ويتم تخزين كميات من السلع مدة زمنية تتراوح بين (6-3) اشهر، وفي سنوات الوفرة يتم إحلال المخزون بمحصول الموسم الجديد من الإنتاج المحلي أو الاستيراد، وتسعى عملية التخزين بصورة عامة إلى تحقيق انسيابية السلع الغذائية الرئيسة إلى المستهلكين، ومواجهة الأزمة الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية، وإحداث توازن في الكميات المعروضة، والمحافظة على مستوى الأسعار ولا سيما إذا تمت معرفة الحجم الكلي للمخزون العالمي من الحبوب(21) ويعد المخزون العالمي من المتغيرات الرئيسة المحددة لمستويات الأسعار، فقد انخفض من نحو 377 مليون طن عام (1991 – 1992) ليصل إلى 206 مليون طن عام (1995 –1996) بنسبة انخفاض بلغت نحو 45 % خلال هذه المدة، وان نصيب الدول المتقدمة من بناء المخزونان وتحمل أعبائها قد انخفض بشكلٍ واضح من نحو 174 مليون طن إلى 107 مليون طن

خلال المدة نفسها المشار إليها أعلاه أي بنسبه 39%، في الوقت الذي يصبح نصيب الدول النامية مستقراً، إذ بلغ 162 مليون طن عام (1991– 1992)، كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3) تطور المخزون العالمي من الحبوب للمدة (1991 – 1995)

البيان	92-91	93-92	94-93	95-94	96-95
المخزون العالمي من جملة الحبوب في الدول النامية	162	167	168	162	159
المخزون العالمي من جملة الحبوب في الدول المتقدمة	174	213	167	150	107
نسبة الاستهلاك عالميا إلى جملة المخزون من الحبوب	%19	21 %	19 %	%18	%15

المصدر: المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي الخرطوم، 1997، ص198.

هذا التغيير كون ظروفاً اقتصادية تدفع بالدول النامية، ولا سيما ذات العجز الغذائي ومن بينها الوطن العربي إلى ضرورة التوسع في بناء تلك المخزونان، ويشير الجدول (4) إلى التغيير في حجم المخزون من الحبوب للمدة (1998– 2000) على مستوى الوطن العربي والعالمي، ففي عام 1998 شهد تغييراً سالباً لحجم المخزون من الحبوب في الوطن العربي (انخفاض في المعروض من السلع أو في حجم الإنتاج أو حجم الاستيراد بين عامي (1998– 1999) ازداد المخزون في جملته بالنسبة للوطن العربي بحوالي 3 مليون طن)،آما عام 2000 فقد حقق المخزون من الحبوب زيادةً على المستويين العالمي والعربي بنحو 2.5 مليون طن و1.5مليون طن على التوالي، وفي متوسط المدة (1998 – 2000) فان محصلة الحركة في حجم المخزون كانت ليست إيجابية على المستوى العالمي.

رابعاً:– التبعية الغذائية:

وهو أحد المؤشرات المهمة التي توضح مدى توافر الأمن الغذائي في بلدٍ ما من عدمه وهو مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتبعية الاقتصادية، فقد أشارت كنيا جينسكايا إلى أن ((الحصيلة الرئيسة لتبعية البلدان النامية مدة طويلة للإمبريالية هي كبح وتشويه لتطور اقتصادها والإبقاء على تخلفها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي العام، وفرز لقطبي الغنى والفقر والانتشار الجماعي للجوع وسوء التغذية المزمن))(22) 0 إن حالة التبعية الغذائية في بلدٍ ما يمكن قياسها عن طريق عدة طرائق ووسائل منها مدى اعتماد الدولة على غيرها في

جدول (4)

التغيير في المخزون من الحبوب في الوطن العربي والعالم للمدة (1998 – 2000)

السنوات	الوطن العربي	العالم
1998	3612963 - *	33516240 -
1999	3003011	33014028-
2000	1523481	2566376
متوسط الفترة (1998 – 2000)	304510	21321297-

المصدر :-

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي في الوطن العربي، 2002، ص 29.

* الإشارة السالبة تعني انخفاض المعروض من السلع نتيجة انخفاض حجم الإنتاج أو الاستيراد بنحو 21.3 مليون طن في حين أنها موجبة بالنسبة لأجمالي الوطن العربي.

الحصول على الغذاء، ومدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد، ونسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة من ميزان مدفوعات الدولة موضع الدراسة، ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية

للدولة، ومدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية، لأسباب عسكرية أو سياسية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية مثلاً، ونسبة احتياطي النقد الأجنبي إلى جملة المدفوعات الخاصة بالاستيرادات الغذائية(23) 0كما يمكن التعرف على التبعية الغذائية، بصورة مباشرة عن طريق إجراء مقارنة بين أستيرادات وصادرات السلع الغذائية وإعداد ميزان لهذا الأخير أو من خلال تحليل الطلب على المواد الغذائية، كما يأتي:

أ . ميزان المنتجات الغذائية: من المعلوم أن واقع العرض الزراعي العربي يخضع إلى قيدين هما معدل نمو السكان وهو الأعلى بين معدلات النمو للسكان في العالم، ومعدل النمو الغذائي وهو منخفض وينجم عن ذلك اختلال متزايد بين الطلب والعرض في مجال السلع الغذائية، ولا سيما السلع الزراعية بشكلٍ عام.

ب . الطلب الفائض على المواد الغذائية:

ويقاس بالرقم القياسي الآتي:

حيث: وع = معدل نمو إنتاج المواد الغذائية

وط = معدل نمو الطلب على المواد الغذائية

و ط = (م د. ود) + ون

حيث: م د:– المرونة الدخلية للطلب الغذائي

ود:– معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد

ون:– معدل نمو السكان

وهنا يظهر الاختلال القائم بين قصور الإنتاج الزراعي وحاجات السكان المتزايدة الأمر الذي يعيق عملية التنمية ويؤدي إلى تفاقم التبعية العربية للخارج والمتمثلة بزيادة الاستيرادات من المنتجات الغذائية المحددة بقوتها الشرائية، وان نمو الاستيرادات الغذائية يستنفذ ما يوازي الحجم المستورد نفسه، بوصفه جزءاً متزايداً من عوائد الصادرات، وهذا يتم على حساب القطاعات

الاقتصادية الأخرى.فالوطن العربي يمثل منطقة عجز غذائي يتم تغطيته عن طريق الاستيرادات من الخارج، وان السلع الغذائية الضرورية لا يمكن الاستغناء عنها،مثل الحبوب والألبان والسكر وغيرها. وهذا العجز الغذائي بازديادٍ مستمر وبمرور السنوات أصبح الاعتماد على المصادر الخارجية في توفير متطلبات الغذاء يشكل عبئاً مالياً له تأثيراته السلبية في قدرات التنمية الاقتصادية العربية بصورةٍ عامة، والزراعية بصورةٍ خاصة، ويمثل أحد أشكال التبعية الغذائية، وهو ناجم عن عدم استغلال توافر الموارد الطبيعية الكافية بالشكل الصحيح، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال ملاحظة أن معدل نمو الإنتاج الزراعي اقل من معدلات نمو القطاعات الأخرى، فقد انخفضت نسبة مساهمة إنتاج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 13 %عام 1990 إلى 11 % عام2001 (28)، لذا تلجا الدول العربية إلى الاستيراد لسد النقص في السلع الغذائية ويترتب على ذلك تبعية غذائية تعمق من التبعية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي الذي يولد نقصاً في المواد الغذائية، وفي المقابل سيكون الغذاء ورقة سياسية واقتصادية ضاغطة من قبل دول الفائض الغذائي التي تقوم بالمضاربة بأسعار الغذاء لزعزعة استقرار سوق الغذاء.

النتائج والتوصيات

أولا:-النتائج

1-إن مشكلة الغذاء هي مشكلة عالمية مرت بها الدول المتقدمه حالياً في بداية تطورها ثُمّ انتقلت إلى الدول النامية والتي يشكل الوطن العربي جزءاً منها، وبدا يعاني من العجز الغذائي من بداية الستينات من القرن الماضي وحتى الآن، وان الازمة الغذائية العالمية التي حدثت عام (1972) لفتت الانتباه إلى ضرورة تحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي على المستوى العربي.

2- تعاني الدول العربية من فجوة غذائية للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسة بلغت عام 1980 نحو 10.371 مليار دولار، وارتفعت هذه الفجوة من حيث القيمة إلى نحو 13 مليار دولار عام 1985، وأن قيمة فجوة الحبوب على المستوى العربي للأعوام (1980 – 1985) بلغت نحو 4.556 مليار دولار و5.998 مليار دولار على التوالي

3- تساهم المعونات الغذائية الدولية في سد جانب من الفجوة الغذائية العربية فخلال عام 1991 بلغت فجوة الحبوب العربية (باستثناء الدول النفطية الخليجية) نحو 24.9 مليون طن أسهمت المعونة الدولية بنسبة 12.6 % من تغطية هذه الفجوة لعام 1991،وقد أسهمت المعونات الخارجية الممنوحة بتخفيض 22.5 % من فجوة الحبوب في مصر، و15 %من فجوة جيبوتي و2.7 % من فجوة اليمن

ثانيا:-التوصيات

1- إن دعم البحث العلمي الزراعي العربي وتوظيف نتائج تطوير الإنتاج يمثل ضرورة إستراتيجية لتنمية الزراعة العربية ليس لمواجهة تدني مستويات الأمن الغذائي بل لتطوير الإنتاج الزراعي, من اجل تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية والاستيراد ومن ثم تدعيم الأمن الغذائي العربي.

2-اعتماد محزونات غذائية ذات مرامي استراتيجية مزدوجة الغايات للتخفيف من حالات العجز الغذائي والمحافظة على حالات التوازن بين العرض من الغذاء والطلب عليه لتوفير مستويات دائمة من الأمن الغذائي ويمكن ان يكون بصورة سلعية أو نقدية واعتماد التعامل مع أسواق العقود الآجلة في حالة غير مناسبة على الصعيد العالمي.

3-.ضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بالأمن الغذائي, مثل منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة وصندوق التنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والإفادة من امكاناتها وخبراتها في أجراء

دراسات بشأن تقدير أوضاع الأمن الغذائي العربي والتنبؤات المستقبلية من حالة الغذاء.

الهوامش والمصادر

1.عباس فاضل السعدي"الأمن الغذائي في العراق الواقع والطموح،جامعة بغداد2002، ص9

2- أبو بكر الرازي:- " مختار الصحاح، ص 15".

3-.منعم ثاني ألمحمد:- " أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية سنة 1999، ص4".

4-منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة " الأمن الغذائي والتغذية، 1996، ص6.

5- منظمة الزراعةوالاغذية التابعة للأمم المتحدة " الأمن والمساعدات الغذائية،1996، ص2.

6-.. عباس فاضل السعدي، مصدر سابق، ص 7.

7-. عباس فاضل " مصدر سابق، ص 13.

8- نبيل يحيى عبد الله ومحمد عبد الله فرج، استراتيجية الأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية، السجل العلمي للمؤتمر \العربي الثاني لعلوم التكنولوجيا الأغذية، جامعة الرياض، مركز الأبحاث والتنمية الصناعية، المملكة العربية السعودية، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1981، ص157.

9-.إسماعيل عبيد حمادي، مضامين الأمن الغذائي ومستلزمات تحقيقه، مجلة النفط والتنمية، العدد الخامس 461، السنة السابعة، شباط، 1982، ص 65، كذلك انظر: د.منصور الراوي:- " سكان الوطن العربي دراسة تحليلية في المشكلات الجغرافية، الجزء الأول، (الأبعاد الكمية والنوعية والهيكلية للسكان)، بغداد، 2002، ص 265.

10-.فلاح سعيد جبر، " الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الخليج العربي والجزيرة العربية واقع وأفاق الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، العراق، بغداد، 1982.

12- منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة، " تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، 5-16ت2، 1974،ص99.

13-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة اثر سياسيات أوربا المتحدة على الزراعة العربية، الخرطوم، 1994،ص29، كذلك:- كارول ايتبشر وجون ستاتز ترجمة سمير عبد الرحيم ألجلبي، " التنمية الزراعية في العالم الثالث، الجزء الثالث، 1980، ص29.

14- سمير أمين، "حول نظرية التضبيط، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الأول، القاهرة، 1992،ص8.

15- منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة، " مشاكل الأغذية في العالم القضايا الرئيسة، روما، أيار، 1982، ص 39.

16- منظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية، الخرطوم 1994، ص 200-202.

17-سالم توفيق ألنجفي، الأمن الغذائي العربي المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل، مصدر سابق، ص 67-68.

18-إبراهيم الغندور، " حفظ وتحسين الغذاء دعامتان للأمن الغذائي، محاضرة ألقيت في دورة تدريبية في اليمن، أكتوبر 1987.

19-حافظ ستهم وآخرون، " العجز الغذائي في تونس الخضراء – مطبعة المنظمة الصناعية الشرقية، تونس، 1990، ص12".

20- توفيق سالم ألنجفي،، مصدر سابق، ص 22.

21-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " بدائل إقامة نظام إقليمي عربي لمخزون طوارئ الحبوب، الخرطوم أب 1993، ص 104.

22-.عادل عزت، دور التمويل في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة النفط والتنمية، العدد الخاص (1-4)، السنة 7، بغداد، 1981، ص154.

23-.فلاح سعيد جبر، " الأمن الغذائي والخزين الاستراتيجي للحبوب في الوطن، العربي (ندوة الخزين الاستراتيجي للحبوب في الوطن العربي)، الأردن وزارة التخزين، الاتحاد العربي للصناعات العربية، عمان 20-1986/11/22.

24-جميل محمد جميل، " اقتصاديات الغذاء في العراق، الاتحاد العربي للصناعات الغذائية، بغداد 1981، ص77-78.

25-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المؤتمر القومي حول مستقبل الزراعة وإنتاج الغذاء في الوطن العربي، الخرطوم، 1997، ص 197-199.

26-كنيا جينسكايا، " نمو السكان والمشكلة الغذائية في البلدان النامية، ص60.

27.عبد الغفور إبراهيم احمد، مصدر سابق، ص 18.

28-.عبد الحميد إبراهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوطن العربي، 1997، ص 166.